

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء

لسيدات والسادة الضيوف،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية

السيد الوزير الأول،

أودُّ بعد تَوْجِيهَاتِكُمْ القِيَّمة، أن أَعْتَنِمَ هذه الفُرصة، لِأُعْرِبَ لَكُمْ عن أخلص عبارات الشكر والامتنان على هذه الثِّقة التي أَتَشَرَّفُ بها اليوم، إِنْ تَرَ تَكْلِيفِي برئاسة المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، الذي يُعَدُّ استحداثُهُ إضافةً نوعيةً للمشهد المؤسَّساتي للبحث العلمي والتطوُّير التكنولوجي.

إِنَّنَّا وَاعُونَ بحجم المسؤولية، ومُدْرِكُونَ لِحَجَمِ الأهداف التي تتطلَّعُ إليها البلاد من خلال إنشاء هذه الهيئة الدَّستورية المستقلة المِهْمَة، خصوصًا في ترقية البحث الوطني في مجال الأبتِكَاز التكنولوجي والعلمي وتطوير قُدْرَاتِهِ، وكذا السَّهْرِ على وضع البحث في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية المُستدامة، بما سيَضْمَنُ، في النهاية، استقلالية البلاد وأَمْنَهَا في مَجَالَاتِ البحث والتطوُّير والابتكار والتَّثْمِينِ.

وفي هذا الإطار، أَعْتَقِدُ أَنَّ الفُرصة اليوم مُواتيةٌ، بل وتاريخيةٌ، من أجل إعطاء النشاط البحثي مكانته التي يستحقها في المنظومة الوطنية للسياسات العمومية بصفة شاملة، اعتبارًا أنَّ مَجْلَسَنَا الوطني هذا قد أَحَاطَهُ التَّشْرِيعُ المُنظَّمُ له بكافة الصلاحيات والآليات التي تُتَبَيَّنُ له تَأْدِيَّةُ مهامه بصفة ناجعة وفعالة.

وفي هذا المقام، فإنَّ وضع هذا المجلس مباشرةً لَدَى سيادتكم، معالي الوزير الأول، سَيُشَكِّلُ، ولاشكَّ، دعمًا حقيقيًا لنا من أجل ضمان إْحْدَى أَهَمِّ تَحْدِيَّاتِ البحث في الجزائر، وهو تنسيقُ نشاطاته بين القطاعات المختلفة، وإعطائها بُعدها الوطني والحكومي.

كما أنَّ تشكيلته التي تجمع بين الشخصيات العلمية، بِمَنْ فِيهَا المقيمة بالخارج، والقُدرات، والكفاءات التقنية في مجال تسيير البحث العلمي، وإِدارَتِهِ، وَتَنْظِيمِهِ، ومُسَيِّرِي المؤسسات الاقتصادية، وإطارات من القطاع الاجتماعي والاقتصادي، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سَتُؤَهِّلُهُ، بامتياز، لِلتكفُّلِ بالرَّهانات المُحِيطةً بالمجلس، وتحقيق القيمة المضافة المنتظرة منه في الميدان.

انطلاقًا من هذا الهدف الإستراتيجي، سَنَشْرَعُ بِمُجَرِّدِ اسْتِكْمَالِ التَّركيبةِ البَشَرِيَّةِ لِلْمَجْلَسِ، وَاعْتِمَادِ هَيْكَلِهِ التَّنْظِيمِيِّ، في العمل على تحديد مَلامِحِ التوجُّهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوُّير التكنولوجي، بكيفية تُراعي الأولويات الوطنية للتنمية، وتضمَّن أكبر قدرٍ ممكن من التجانس والتناغم بين فاعلي هذه السياسة، من هيئَة مُدِيرَةِ للبحث العلمي التطوُّير التكنولوجي (DGRSDT)، وجامعات، ومراكز بحث، ومؤسسات اقتصادية، ووضع، من البداية، الآليات الكفيلة بمتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها في الميدان.

وفي هذا السياق، فأنا على يقين بأن جميع الفاعلين الذين طالما انتظروا استحداث المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، لن يتوانوا في التعاون والتنسيق معه، مثلما لن يتوانى هو الآخر في مراقبتهم وفقاً للأطر التشريعية والتنظيمية المتاحة.

وفي الأخير، أطمئنتكم، سيادة الوزير الأول، بأننا في هذه الهيئة الدستورية، سنعمل بأقصى طاقتنا، حتى نكون، بإذن الله، في مستوى رهانات البحث العلمي والتكنولوجي وتحدياته، خدمةً للبلاد عموماً، وللتنمية الوطنية خصوصاً. ختاماً، أجدد لكم شكري على هذه الثقة التي شرفتموني بها،

رمضان مبارك للجميع،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالجزائر، أبريل 2020.

الأستاذ: محمد الطاهر عبادلية،

رئيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.